وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
MINISTRY OF PLANNING AND ECONOMIC DEVELOPMENT

بيان مشروع
خطةُ التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥
العام الثالث من الخطة مُتوسّطة المدى (٢٠٢٢/٢٠٢٣ – ٢٠٢٥/٢٠٢٦)

الإثنيـن المُوافق ٢٠٢٤/٤/٢٢

السيد المُستشار الدكتور/ حنفي جبالي ... رئيس مجلس النوّاب

السيدات والسادة/ أعضاء مجلس النوّاب المُوقّر

الحضور الكريم..

يُسعدني أن ألتقي بكم اليوم لاستعراض الملامح الأساسيّة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٢٥/٢٤، وهو العام الثالث من الخطة مُتوسِّطة المدى (٢٠٢٣/٢٢ – ٢٠٢٦/٢٥)، ويطيبُ لي في مُستهل حديثي أن أتقدّم لحضراتكم بخالصِ التهنئةِ وأطيب التمنيات بمناسبة الاحتفال بأعيادِنا الوطنيّة مسلمين وأقباط وبتحرير سيناء الغالية.

كما أتوجّه بخالصِ التقدير والامتنان لمجلسكم المُوقّر على حِرصكم الشديد على مُواصلة ترسيخ أُسُس البناء التشريعي والمُؤسّسي للدولة، وعلى مُتابعتكم وتقويمكم الدقيق لسياسات وبرامج عَمَل الأجهزة التنفيذيّة – من خلال ما تطرحونه من قضايا وطنية للنقاش والتحليل الموضوعي، سواء من خلال الاجتماعات العامة لمجلسكم المُوقّر أو عمل اللجان الفرعيّة المُتخصّصة المُنبثقة منها، وإني لأدعو الله عَز وجَل أن يُكلّل جهودنا جميعاً لما فيه الخير لشَعبنا العظيم، وأن يَنْعَم على وطننا الحبيب بالأمن والأمان ومزيد من التَقدُّم والازدِهَار.

السادة النوّاب الأفاضِل،،،

كما تعلمون حضراتكم، فإن الجهود الرامية لتحقيق التنمية المُستدامة تدور حول ثلاثة أهداف رئيسة، تتكامل في أبعادِها وعناصِرها الأساسيّة، وهي تحقيق نمو اقتصادي مُستدام، والحفاظ على مُستويات تشغيل مُرتفعة تَنحسِر معها مُعدّلات البطالة لأدنى حَدٍّ مُمكِن، وتوفير مظلّة اجتماعيّة شاملة لكافة أفراد المُجتمع، وتحقّق الحماية بخاصةٍ للفئات مُنخفضة الدخل، وهذه الأهداف الاقتصاديّة والاجتماعيّة لا خِلاف عليها. لذلك، فقد حَرِصَت خطة العام المُقبل على حَشد الجهود والتركيز على المشروعات التي تَدعم تحقيق هذه المستهدفات؛

ولكنه في الوقت ذاته، وكما نَشهد جميعاً أن هذه المستهدفات التي نَسعى معاً لتحقيقها تأتي في بيئة لازال يشوبها قدرليس بالقليل من عدم اليقين، لذلك لم يَغفل مشروع الخطة التأثير المُتوقّع للمتغيّرات والظروف الراهنة على مسارات النمو، وعلى مُستوى طموحات مُستهدفات الخطة. فمازالت مصر تُعاني – شأنها في ذلك شأن العالم أجمع – من تَبِعات الأزمات الاقتصادية والجيوسياسية التي يَشهدها العالم وفي القلب منه منطقتنا العربية.

في ضوء ذلك، فقد راعى مشروع الخطة دعم الجهود والإصلاحات الجادة التي تواصل الدولة تنفيذها لتعزيز صمود الاقتصاد المصري في مواجهة الأزمات والسَعي لاغتنام الفُرص الكامنة لتجاوزها مع معالجة التحديات

الداخلية، من خلال وضع السياسات والبرامج الحكوميّة اللازمة للتصدّي للأزمات ومواجهة التحديات وتسريع عجلة النمو الشامل والمستدام، وقد تجلّى ذلك من خِلال توكيد **الآتي:**

- تحقيق مجموعة من الأهداف التنموية ذات الأولوية في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠ المُحدّثة، بالتوسّع في الإنفاق العام على التنمية البشريّة (الصحة والتعليم والبحث العلمي)، بما يتوافَق والاستحقاقات الدستوريّة، وبما يتضمّنه ذلك من تعزيز إتاحة الخدمات الصحية، والتوسّع التدريجي في نظام التأمين الصحّي الشامل ليُغطي كافة المُحافظات، ومواصلة الارتقاء بالمنظومة التعليمية، هذا إلى جانب إثراء الحياة الثقافية والرياضية وضَمان الأمن المائي والغذائي وتوفير نُظُم نقل آمنة ومُستدامة وتعزيز التنمية المكانية والمحلية، وبناء الاقتصاد الرقمي والمعرفي والتحول نحو الاقتصاد الأخضر.
- توسيع مظلّة الحماية الاجتماعيّة لتشمل الفئات الأولى بالرعاية، ومُراعاة التوزيع الكُفء للاستثمارات العامة على مُستوى المحليّات وفقًا للمُعادلة التنموية التي تأخُذ بعين الاعتبار الفجوات التنمويّة بين المُحافظات، علاوة على تنفيذ المرحلة الثانية من مُبادرة حياة كريمة الرامية للارتقاء بالأحوال المعيشيّة للأُسَر الريفيّة.
- مُواصلة التطبيق الفاعل للإصلاحات الهيكليّة التي تبنّاها البرنامج الحكومي، والذي يُعطي أولويّة لدفع عجلة النمو في القطاعات السلعيّة (الزراعيّة والصناعيّة)، والخدمات الإنتاجيّة (الاتصالات

وتكنولوجيا المعلومات)، إلى جانب القطاعات التي تتمتع مصر فيها بمزايا تنافسية وفي مقدمتها السياحة واللوجيستيات. .

- الالتزام بترشيد كافة أوجه الإنفاق العام الجاري، والتخفيف من أعباء سداد الدين العام من أقساط وفوائد.
- التوجّه لرفع كفاءة الإنفاق الاستثماري العام وزيادة فاعليّته في تعظيم المردود الاقتصادي والاجتماعي من هذا الإنفاق من خلال تطبيق فِكر الأولويّات في اختيار المشروعات العامة، ومُوازنة البرامج والأداء ومعايير العائد والتكلفة للمشروعات المُنفَّذة.
- اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتحفيز مُشاركات القطاع الخاص في الاستثمار، وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي والتشغيل، وبخاصةٍ بعد الإعلان عن وثيقة سياسة ملكية الدولة، والتوجّه المُتزايد لتحفيز مشاركة القطاع الخاص، وتعزيز دور صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية في هذا المجال.
- توجّه الدولة لاستهداف التضخّم خصوصًا مع جهود الحكومة وتحركاتها لضبط أسعار السلع في الأسواق، والتوسّع في توفير منافذ توزيع السلع بأسعار مخفَّضة ودعم خطة الإصلاحات الهيكلية التي تركز على قطاعات الاقتصاد الحقيقي.
- مواصلة الارتقاء بمُستويّات التشغيل، حيث تستهدف الخطة توفير نحو **٩٠٠ ألف** فرصة عمل إضافية في مُختلف القطاعات السلعيّة والخدميّة، بما يَسمح برفع نسبة المُشاركة في النشاط الاقتصادي وخَفض مُعدّل البطالة .

حضرات النوّاب الأجلّاء،،،

إذا ما تطرّقنا لمُستهدفات الخطة على مُستوى المُتغيّرات الاقتصاديّة الكليّة، فيُمكن إيجاز أهمّها في الآتي:

- تحقيق مُعدّل نمو اقتصادي حقيقي في حدود **٤,٢%** في عام ٢٠٢٥/٢٤، مُقارنة بالمُعدّل المُنخفِض المُتوقّع لعام ٢٠٢٤/٢٣، وقدرُه **٢,٩%** على خلفية التأثُّر المُباشِر بالأزمات الاقتصادية والجيوسياسية التي يشهدها العالم والمنطقة وتداعياتها الدولية والمحلية.
- وفي ظل مُعدّل النمو المُستهدف، من المُتوقّع أن يصِل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجاريّة إلى **١٧,٣ تريليون جنيه** بنهاية خِطّة عام ٢٠٢٥/٢٤، مُقابل **١٣,٩ تريليون جنيه** مُتوقّع في عام ٢٠٢٤/٢٣.
- وبالنسبةِ للمُساهمة القطاعيّة في النمو الحقيقي للناتج خلال عام ٢٠٢٥/٢٤، تُعد قطاعات الاتصالات وتجارة الجُملة والتجزئة والزراعة والأنشطة العقاريّة والخدمات الاجتماعيّة (التعليم والصحّة) هي القطاعات المُحرّكة للنشاط الاقتصادي والمُحفّزة للنمو السريع، لِكِبَر وزنها النسبي في الناتج المحلي الإجمالي.

وإذا ما استعرضنا استثمارات الخِطّة، **فيُمكِن الإشارة إلى الآتي:**

- ارتفاع حجم الاستثمارات الكليّة المُستهدفة بالخطة لتتجاوز **٢ تريليون جنيه** لأوَّلِ مرّة، حيث تُقدّر بنحو **٢,٢٥ تريليون جنيه** مُقارنة بنحو **١,٦٥ تريليون جنيه** استثمارات مُتوقّعة لعام ٢٠٢٤/٢٣، واستثمارات فعليّة **١,٣ تريليون جنيه** لعام ٢٠٢٣/٢٢، وذلك في ظِل توجّه الدولة لتكثيف الاستثمارات الكليّة باعتبار الاستثمار مُحرّكًا أساسيًا للنمو بجانب الإنفاق الاستهلاكي الخاص.
- تصاعُد مُعدّل الاستثمار من **١١,٩%** عام ٢٠٢٤/٢٣ إلى **١٣%** في عام الخِطّة، ومن المُتوقّع تصاعُد مُعدّل الاستثمار في العام الأخير من الخِطّة مُتوسّطة المدى في عام ٢٠٢٦/٢٥، ليُعاود مُستواه السابق (**١٧%**) بفعل الطفرة المُتوقّعة في الاستثمارات الخاصة (سواء المحليّة أو الأجنبيّة).
- تزايُد الاستثمارات الخاصة في الأصول الرأسماليّة الثابتة إلى **٩٨٧ مليار جنيه** في عام الخِطّة، مُقابل **٥٦٠ مليار جنيه** في عام ٢٠٢٤/٢٣، بنسبة نمو تربو على **٧٦%**، مما يُسهِم في رفع نسبة مُشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات الكليّة في الأصول الثابتة من **٣٧%** عام ٢٠٢٤/٢٣ إلى نحو **٤٨%** في عام ٢٠٢٥/٢٤، واتفاقًا وسياسة الدولة لتحفيز مشاركة القطاع الخاص، وفتح المجال لمزيدٍ من مُشاركات القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

- استهداف استثمارات عامة في حدود **تريليون جنيه**، كسَقف مالي يتعيّن الالتزام به ترشيدًا للإنفاق الاستثماري العام، ولتخفيف أعباء التمويل بالاقتراض الخارجي. وقد خُصِّص نحو **٤٩٦ مليار جنيه** استثمارات حكوميّة، بنسبة **٥٠%** من جُملة الاستثمارات العامة يتركّز الشطر الأعظم منها في مجال التنمية البشريّة.

وفي هذا السياق، تجدُر الإشارة إلى أن خِطّة عام ٢٠٢٥/٢٤ عَمَدَت إلى مُواصلة تطوير ورفع كفاءة الاستثمار العام من خلال اتباع عِدّة آليّات لتخصيص الموارد بين الاستخدامات المُختلفة أو مُتابعة تنفيذها وتقويم مُستويات الأداء.

ففي **المرحلة التخطيطيّة للاستثمارات العامة**، اشتملت الآليّات المُطبّقة **الآتي:**

- رفع كفاءة المنظومة المُتكاملة لعملية التخطيط والمُتابعة.
- إلزام جهات الإسناد بتقديم دراسات جدوى فنية واقتصادية للمشروعات لتحليل العائد والتكلفة، والتأكّد من توفّر مُقوّمات نجاح المشروع في تحقيق مُستهدفاته.
- مُواصلة تكامُل البيئة المعلوماتية لمنظومة التخطيط، (قيام جهات الإسناد بتقديم خطتها السنوية والتواصُل مع وزارتي التخطيط والتنمية الاقتصادية والمالية من خلال المنظومة الإلكترونية المُتكاملة.

- استمرار مَيكنة منظومة البرامج والأداء ضِمن المنظومة المُتكاملة لتحديد مُستهدفات كمية للبرامج المُختلفة.
- استمرار ربط جميع مشروعات الخطة بالأهداف الأمُمية للتنمية المُستدامة.

وفيما يخُص **مرحلة تخصيص الاستثمارات العامة**، فتضمّنت آليّات رفع كفاءة وفاعلية الاستثمار العام الآتي:

- إعطاء أولويّة في التخصيص لمشروعات الاستكمال التي قاربت على الانتهاء (بنسبة تنفيذ لا تقل عن ٧٠%)، ومُتوقّع دخولها مرحلة التشغيل في عام الخطة أو في غضون عامين على الأكثر.
- عدم توجيه استثمارات لمشروعات جديدة إلا في حالة الضرورة القصوى أو بمُوافقة مُسبقة صادرة من مجلس الوزراء.
- تطبيق فكر الأولويّات عند تخصيص الموارد بين الاستخدامات البديلة.
- ربط الاستثمارات بمُعدّلات الأداء من خلال تطبيق مُوازنة البرامج والأداء، وتوفير حوافز للأداء.
- مُراعاة تكافؤ توزيع الاستثمارات المحلية بين المُحافظات استرشادًا بالمُعادلة التمويلية المُعتمدة من وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وفي **مرحلة مُتابعة التنفيذ**، تتضمّن آليّات العمل **الآتي**:

- تكثيف أعمال المُتابعة الميدانية للوقوف على الأداء الفعلي للمشروعات الجاري تنفيذها، ومُواصلة ميكنة كافة عمليّات المُتابعة المكتبية.
- تطوير آليّات حَصر الأصول الرأسمالية العامة، وإدراجها كمكوّن أساسي في منظومة إعداد ومُتابعة الخطة الاستثمارية.
- التحقّق من نَهو الأعمال التنفيذية للمشروعات وفقًا للجداول الزمنية المُعلنة تمهيداً لوضعها على خريطة الإنتاج.

حضرات السيدات والسادة النوّاب الأفاضِل،،،

تتضمَّن خطة العام القادم عدداً كبيراً من مشروعات وبرامج ومبادرات التنمية القطاعيّة روعي فيها - كما سبق أن أشرنا - التركيز على أولويّات التنمية على مُستوى كل قطاع من القطاعات سواء في مجال التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو المحلية.

فمن مُنطلق حِرص الدولة على تنمية رأس المال البشـري، من خلال إتاحة الخدمات الصـحية والارتقاء بالمنظومة التعليمية وإثراء الحياة الثقافية والرياضـية، اشـتملت الخطة الاسـتثمارية لعام ٢٠٢٥/٢٤ توجيه اسـتثمارات عامة قدرُها **٢٦٨ مليار جنيه** لقطاعات التعليم والصـحة والخدمات الاجتماعية الأخرى بما يُعادل **٢٧%** من جملة الاسـتثمارات

العامة، ففي مجال الارتقاء بخدمات التعليم تم توجيه نحو ٧١ مليار جنيه كاستثمارات عامة لقطاع التعليم المدرسي والجامعي، متضمّنة زيادة الاستثمارات المموَّلة من الخزانة العامة بأكثر من ٦٠% لكلٍ من وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وتستهدف الخطة في **مجال التعليم قبل الجامعي**، توجيه الاستثمارات لإنشاء فصول جديدة، لحل مشكلة الكثافات خاصةً في المحافظات ذات الكثافات المرتفعة، وتوجيه الاستثمارات لمدارس التعليم الأساسي (الجيزة، البحيرة، الفيوم، القاهرة، الإسكندرية)، وإنشاء **١٦ ألف فصل** جديد وتطوير **٣٥٠٠ مدرسة** قائمة وإعادة تأهيلها، وإحلال وتجديد **١٣ ألف فصل**.

بالإضافة إلى توسّعات الأبنية التعليمية، شَمَلت توجّهات الخطة زيادة الاهتمام بتأهيل المدارس للحصول على الجودة، والالتزام بتنفيذ خطة تعيين **١٥٠ ألف مُعلِّم**، فضلًا عن تفعيل برامج محو الأمية، وبخاصة في المُحافظات التي ترتفع فيها مُعدّلات الأمية، وكذا التوسّع في إنشاء الحضَانات.

وفي **مجال التعليم الفني**، تستهدف الخطة إنشاء ألف فصل جديد، وإحلال وتجديد نحو **١١٠٠ فصل**، وتطوير **٢٠٠ مدرسة** قائمة وإعادة تأهيلها، بالإضافة إلى تطبيق الجدّارات وإنشاء **١٨ مدرسة تكنولوجيا تطبيقية**.

وفي **مجال التعليم الجامعي والعالي**، تستهدف الخطة زيادة تنافسية التعليم العالي، من خلال وضع حزمة من حوافز الاستثمار المُشجِّعة للقطاع الخاص للاستثمار في إنشاء مزيد من الجامعات الخاصة، خاصةً مع تحقيق معدلات إتاحة مرتفعة في الجامعات الحكومية والأهلية، وزيادة الاهتمام بمشروعات تأهيل الجامعات الحكومية المصرية للحصول على الجودة، وزيادة التنافسية الدولية، بما يُساهم في زيادة صادرات خدمات التعليم، وزيادة الجامعات المُدرجة في التصنيفات الدولية، حيث تتضمّن خطة عام ٢٠٢٥/٢٤ استكمال مشروعات المباني التعليمية والمدن الجامعية في **٢٩ جامعة حكومية**، وتوفير تجهيزات الورش والمعامل في (**١٠**) **جامعات تكنولوجية**، واستكمال الاختبارات الإلكترونية بالجامعات المصرية، وذلك من مُنطلق الارتقاء بجودة التعليم العالي وزيادة التنافسية الدولية للجامعات المصرية.

وفي **مجال الخدمات الصحيّة**، عنيّت الخِطّة بتعزيز إتاحة الخدمات الصحية، من خلال زيادة معدلات إتاحة الأطباء (لكل ١٠ آلاف نسمة)، ومعدل إتاحة الأسِرّة في المستشفيات، مع توجيه اهتمام خاص بتطوير وتعميم قطاع الرعاية الصحيّة الأوليّة وبأقسام الطب الوقائي، فضلًا عن مُواصلة التنفيذ الفاعل للبرنامج القومي للتأمين الصِحّي الشامل في باقي مُحافظات الجمهوريّة.

وتُقدّر الاستثمارات العامة المُوجّهة للنهوض بالخدمات الصحيّة بنحو **٦٨ مليار جنيه** في خِطّة عام ٢٠٢٥/٢٤ **بنسبة زيادة قدرها ٥٠% مقارنة بالعام الحالي.**

وتتضمّن المشروعات الرئيسة المُستهدفة بالخِطّة الانتهاء من تنفيذ **٥٨ مُستشفى صحة وجامعي (٥٢ مستشفى صحة و٦ مستشفيات جامعية)** تخطّت نِسبَة الإنجاز بها **٧٠%** تمهيدًا لدخولها الخِدمة، واستكمال تطوير وتجهيز (٥٥) **مُستشفى** تتبع أمانة المراكز الطبيّة المُتخصّصة، منها (٢٦) **مُستشفى** للرعاية العلاجيّة، و(٨) **مُستشفيات** للتأمين الصِحّي الشامل، و(١٨) **مُستشفى** مُتخصّص، بجانب تنفيذ **٢٤٦ مشروعاً** في مجال تطوير المُستشفيات الجامعيّة، واستكمال ميكنتها، هذا بالإضافة إلى مشروعات استكمال تطوير وتجهيز المراكز والوحدات الطبيّة، مثل استكمال مبنى المعامل المركزية بمدينة بدر، والمدينة الطبيّة بمعهد ناصر، وتطوير مراكز التحكّم، وتجهيزات الشبكة الوطنيّة المُوحّدة للطوارئ والسلامة العامة.

وفي **مجال الخدمات الثقافية والرياضية**، تستهدف الخطة التوسّع في إتاحة الخدمات الثقافية، بتطوير **٢٤ قصر ثقافة**، (٨) **بيوت ثقافية**، و**٣ متاحف**، و**١٣ مسرحًا**.

وكذلك التوسّع في إنشاء المنشآت الشبابية، وتطوير ١٥٦ مركز شباب، فضلاً عن إنشاء وتطوير (٧) **مدن شبابية**، و(٨) **مُعسكرات**، **ومركزين**

للتنمية الشبابية، و**ثلاثة مراكز للتعليم المدني**، و**ثلاثة نُزُل شباب**، إضافة الى التوسّع في إقامة المنشآت الرياضية، بإنشاء وتطوير **٢٧ ملعباً**، وتطوير (**١٠**) **استادات**،و **٥٣ ناديًا**، و(٤) **مدن رياضيّة**.

ومن ناحية أخرى، واتساقاً مع البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية تولي الخطة أهمية قصوى لقطاعات الاقتصاد الحقيقي ومنها:

قطاع الزراعة والري: تُقدّر الخطة الاستثمارات المُوجّهة لأنشطة الزراعة والري بنحو **١٧٩ مليار جنيه**، بنسبة زيادة حوالي **٦٠%** عن الاستثمارات المُتوقّعة لعام ٢٠٢٤/٢٣ منها استثمارات عامة بنحو **٩٠ مليار جنيه**، بنسبة **٥٠%** تقريبًا من جملة استثمارات القطاع، كما تُقدّر إسهامات هذه الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي بنحو **١٢%** في عام الخطة.

وفي هذا السياق، تُؤكّد أولويّات الاستثمار والتنمية الزراعية الآتي:

- التوسّع في إنتاج المحاصيل التي تُسهِم في رفع نسب الاكتفاء الذاتي، مثل القمح والذرة والزيوت النباتية، والمحاصيل ذات الميزة التنافسية التصديرية كالخُضر والفاكهة.
- استنباط سُلالات محاصيل عالية الإنتاجية، وتطبيق نُظمُ الري المُوفّرة لاستخدامات المياه.
- التوسّع في نظام الزراعة التعاقدية، والزراعات العضوية.

وفي مجال التوسّع الأفقي، من المُستهدف إضافة نحو **٧٥٠ ألف فدان** خلال عام الخطة ليصل إجمالي المساحات الزراعية لنحو **١٠,٧ مليون فدان**

بالمُقارنة بنحو **١٠ مليون فدان** في عام ٢٠٢٣/٢٢، وذلك في ضوء الموارد المائية المُتاحة مع تنويع مصادرها، وفي ظل الجهود الراهنة في تجهيز وإعداد البنية الأساسية تمهيدًا لاستصلاح واستزراع الأراضي الجديدة في المناطق الصحراوية المُمتدّة أو الظهير الصحراوي للتجمّعات العُمرانية القائمة أو الجديدة. وتضم القائمة مشروع تنمية شمال ووسط سيناء، ومشروع تنمية جنوب الوادي (توشكى) وتوسّعاته المُستقبلية، ومشروع تنمية الريف المصري، ومشروع الدلتا الجديدة.

وفي إطار جهود الدولة لتعزيز الأمن الغذائي، تستهدف خطة عام ٢٠٢٥/٢٤ زيادة المساحات المُنزرعة من المحاصيل الاستراتيجية، لتصل إلى **٣,٥ مليون فدان** في حالة القمح، **٢,٨ مليون فدان** في حالة الذرة، **٢٢٠ ألف فدان** في حالة الفول البلدي، ولترتفع إنتاجية هذه المحاصيل الثلاث إلى **٢,٩٥**، **٣,٤٣**، **١,٧ طن/ فدان** على التوالي، وبما يَسمح بتقليل الفجوة الغذائية والحَد من الواردات الزراعية، ومع استهداف التوسّع في السِعات التخزينية لصوامع الأقماح لتصل إلى **٥,٢ مليون طن** في عام الخطة مُقابل نحو **٣,٩ مليون طن** في عام ٢٠٢٣/٢٢.

وتكامُلًا وتعزيز جهود التنمية الزراعية، فقد استهدفت خطة وزارة الموارد المائية والري تفعيل مجموعة الآليّات الزراعية إلى تنمية الموارد المائية وترشيد رفع كفاءة استخدامها، وقد تضمّنت الآليّات المشروعات الآتية:

- تأهيل وتبطين ترع بطول ١٠١٠ كم.

- استكمال إنشاء قناطر ديروط الجديدة لتحسين عملية الرى فى زمام ١,٦ مليون فدان فى عدد ٥ محافظات من محافظات الصعيد (أسيوط – المنيا - بنى سويف – الجيزة - الفيوم).
- إنشاء وتطوير **١٨ محطة رفع، وإنشاء وإحلال وتجديد ٥٧١ قنطرة ومنشأة صناعية، وإنشاء ٧٩ سَد وبحيرة صناعية وخزّان لاستيعاب مياه السيول.**
- التوسّع في نظام التحوّل إلى الري الحديث لتصل مساحة الزراعات التي تحوّل لهذا النظام إلى نحو **١,٥ مليون فدان** في عام الخطة قياساً بالمُتوقّع عام ٢٠٢٤/٢٣ وقدره **١,٤ مليون فدان**.

وفيما يخُص **قطاع الصناعة التحويلية**، وهو من القطاعات الرائدة الدافعة للنمو الاقتصادي في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، ويأتي في المرتبة الأولى من حيث المُساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة تُناهز **١٥%**، فقد تبنّت خطة التنمية القطاعية استراتيجية ذات توجّهات ثلاث، يستند التوجّه الأول إلى تحفيز التصنيع المحلي للمُكوّنات المُستوردة للإحلال محل الاستيراد، وقد تم بالفعل حَصر الفرص الاستثمارية المُتاحة في هذا الشأن بعد تحليل دقيق لقوائم الواردات، وأسفر ذلك عن تحديد **١٥٢ فرصة**، وتقرير طاقتها التشغيلية بنحو **٤٧ ألف فرد**، وقدرتها الإنتاجية بما يُناهز **٣ مليار دولار** وهو ما يُعادل **١١%** من الفجوة الاستيرادية والبالغة نحو **٢٥,٧ مليار دولار**. وتشمل قائمة تعميق التصنيع المحلي مجموعة عريضة من الصناعات في مجالات

شتى، تضم مُنتجات الحديد والصلب والمُنتجات الورقية، وتصنيع الأدوية والأمصال واللقاحات الطبية، وتصنيع المواسير والغلايات، ومُكوّنات وقطع غيار السيارات.

أما التوجّه الثاني لاستراتيجية التصنيع، فتتمثّل في تنمية الصناعات ذات القدرة التصديرية للأسواق الواعدة، مثل الصناعات الغذائية والنسيجية والهندسية والكيماوية، مع تفعيل دور الأجهزة الداعمة للنشاط التصديري، مثل صندوق المُساندة ومركز تحديث الصناعة، ومكاتب التمثيل التجاري، والهيئات المُشرفة على المعارض والمُؤتمرات الترويجية، ومراكز التدريب المُتخصّصة.. إلخ. وينشُد هذا التوجّه الاستراتيجي تسريع وتيرة نمو الصادرات الصناعية بما لا يقل عن ٢٠% سنوياً.

أما التوجّه الثالث، فيتجلّى في إعطاء أولويّة للصناعات الخضراء صديقة البيئة لضمان استدامة التنمية، ومن أمثلتها صناعة السيارات الكهربائية، وصناعة الهيدروجين الأخضر، وصناعة الألواح والخلايا الشمسية، ومحطات مُعالجة مياه الصرف الصحي، وتحلية مياه البحر، وتصنيع الأجهزة المُوفّرة لاستهلاكات المياه والكهرباء.

وبالإضافة إلى ما تقدّم، تُركز الخطة على تسريع العمل بالمشروعات الجاري تنفيذها لاستكمالها وتعظيم مردود ما تم استثماره في الإنشاءات وأعمال البنية الأساسية، ونخُص بالذكر:

استكمال ترفيق مدينة الروبيكي للجلود، والمناطق الصناعية بمحافظة سوهاج، ونهو أعمال الترفيق للمناطق الصناعية بمحافظة قنا، وكذلك مُواصلة تحديث البنية الأساسية في عددٍ من المُجمّعات الصناعية، ومنها مُجمّع الصناعات البلاستيكية بمِرغم بالعامرية، ومدينة دمياط للأثاث، ومنطقة الصناعات النسيجية بكلٍ من المحلة الكبرى وكفر الدوار، بالإضافة إلى استكمال مشروعات البرامج والمراكز التكنولوجية البالغ عددها (١٣) **مركز**.

وتُولي الخطة اهتمامًا بتعزيز الاقتصاد الرقمي والمعرفي، حيث يُعد **قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات**، أسرع القطاعات نموًا بمُعدّل لا يقل عن **١٥% سنوياً**، وهو من أكثر القطاعات تعزيزًا لمُقوّمات التنمية المُستدامة، فتُقدّر الاستثمارات المُستهدفة للقطاع بنحو **٨٥ مليار جنيه**، منها استثمارات عامة تُناهز **٢١ مليار جنيه** بنسبة **٢٥%** من الإجمالي. وتتضمّن الخطة استكمال عددٍ من المشروعات، منها استكمال دعم مشروعات البنية التحتية للاتصالات، ومشروعات رعاية الإبداع ونشر المعرفة، واستكمال دعم مشروعات تنمية المهارات الرقمية وبناء القُدرات، هذا بالإضافة إلى التوسّع في صادرات القطاع من خدمات التعهيد وخدمات الاستشارات التكنولوجية لتحقيق الهدف التصديري المنشود و قدره ٨ مليار دولار خلال ٣ سنوات وذلك بنهاية العام ٢٠٢٦ .

وتُولي الخطة عناية خاصة بتسريع عملية التحوّل الرقمي بتطوير منظومة خدمات مصر الرقمية، وفي هذا الإطار، تتضمّن المشروعات استكمال ميكنة منظومة معلومات مصلحة الجوازات وإصدار التأشيرات الإلكترونية، وميكنة منظومة الدعم والتضامن الاجتماعي. وميكنة الحيازات الزراعية والخدمات النقابية، والضرائب العقارية ومنظومة التأمين الصحي الشامل والمراكز التكنولوجية بالمُحافظات.

من ناحية أخرى، وفي إطار الرؤية التنموية الشاملة لقطاع النقل في توفير نظم نقل آمنة ومستدامة، فقد راعت الخطة مجموعة من المحددات التنموية منها توجيه الاستثمارات لخفض حوادث الطرق في المحافظات ذات الأولوية (منها الدقهلية - الشرقية -أسيوط - البحيرة - الإسكندرية) وتحفيز التوطين السكاني وتحسين مؤشرات الاتصالية (الوادي الجديد - مطروح - شمال وجنوب سيناء)، مع إعطاء أولوية لمحافظات الصعيد. فضلا عن تحقيق التنمية المكانية المتوازنة، حيث تستهدف الخطة نهو طرق بأطوال ١١٤٧ كم.

كما ارتكزت الاستراتيجية العامة لتطوير أداء القطاع على أربعة عناصر أساسية، أولها التركيز على تنمية منظومة النقل متعدّدة الوسائط، وثانيها، تطوير قطاعي السكك الحديدية والنقل النهري لزيادة مشاركتهما في نقليات البضائع وتخفيف العبء على شبكة الطرق، وثالثها، مواصلة الجهود الرامية إلى التحول التدريجي إلى مركبات النقل الكهربائي للحد من التلوث البيئي

وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ورابعها، تكثيف برامج التحول الرقمي وميكنة خدمات الموانئ الملاحية واللوجيستية لرفع كفاءة الموانئ وتنشيط حركة التجارة الدولية.

وتتضمّن خطة عام ٢٠٢٥/٢٤ **في مجال تطوير شبكة الطرق القومية** استكمال تنفيذ عدد (٣) مشروعات بإجمالي أطوال ١٤٧١ كم وهي (تطوير الطريق الدائري حول القاهرة الكُبرى بطول ١١٠ كم، تطوير طريق القاهرة / أسيوط الصحراوي الغربي بطول ١١٢٦ كم، وتطوير طريق وادي النطرون العلمين بطول ١٣٥ كم)، ونهو عدد (٤) من المشروعات القومية بإجمالي أطوال ٥٢٥ كم وهي (ازدواج طريق أسيوط / سوهاج / البحر الأحمر بطول ١٤٥ كم. وتوسعة وتطوير رافد جمصة/ المنصورة، بطول ٥٠ كم، وازدواج طريق ٦ أكتوبر الوادي الجديد بطول ٢٧٠ كم، وتوسعة وتطوير طريق السويس / جنيفة / الإسماعيلية بطول ٦٠ كم).

وفيما يتعلق **بمشروعات محاور النيل والكباري العلوية** بخطة ٢٠٢٥/٢٤، فمن المستهدف استكمال أعمال (١١) محورًا على النيل منها عدد (٣) محاور مستهدف نهوها وهي (بديل خزّان أسوان - محور دراو بأسوان - محور ديروط بأسيوط)، وكذا استكمال اعمال (٧) مشروعات للكباري العلوية للسيارات منها عدد (٣) مشروعات مستهدف نهوها وهي (كوبري علوي بمدخل المراغة - كوبري العياط / بنى سويف - كباري علوية على طريق القاهرة / الاسكندرية الزراعي)،

هذا بالإضافة إلى تنفيذ اعمال رفع كفاءة الكباري الخطرة والمتهالكة على المجاري المائية.

وفي **مجال إنشاء وتطوير الأنفاق**، تتبنّى الخطة تنفيذ مشروعات عِدّة في مجالات النقل الذكي صديق البيئة منها استكمال تنفيذ أعمال (المرحلتين الثالثة والرابعة للخط الثالث لمترو الانفاق - المرحلة الأولى من الخط الرابع لمترو الأنفاق - تطوير قطار أبوقير / الإسكندرية - إعادة تأهيل تِرام الرمل بالإسكندرية)، بجانب تحديث خطوط مترو الأنفاق القائمة.

وفي **مجال تطوير خدمات الموانئ البريّة والجافة**، فقد سَبَق لوزارة النقل اتخاذ إجراءات بهدف تيسير حركة التداول بهذه الموانئ، حيث تم إعداد مُخطّط شامل لإنشاء **١٣ ميناءً جافاً ومركزًا لوجيستيًا** على مُستوى الجمهوريّة، وتنفيذ منظومة إدارة المخاطر للتجارة العابرة للحدود، والتسجيل المُسبق للشاحنات، وتطوير ميناء السلوم البرّي، وزيادة مساحته إلى الضِعف، مع تزويده بأحدث أجهزة الكشف على البضائع.

وفي هذا الإطار، تتضمّن خطة ٢٠٢٥/٢٤ تنفيذ (٩) **مشروعات** لاستكمال إجراءات تيسير حركة التداول بالموانئ البريّة والجافة، وتضم استكمال أعمال تطوير ميناء السلوم البري، وميناء طابا البري، وأرقين، والعوجة، وقسطل ورفح، ورأس حدربة، ومنها مشروع ربط المنافذ البريّة بشبكة

المُراقبة المركزيّة بالهيئة العامة للموانئ البريّة والجافة، واستكمال أبحاث ودراسات الموانئ الجافة والمراكز اللوجيستيّة.

هذا بالإضافة توجيه المخصّصات الاستثمارية لدعم **ورفع كفاءة الموانئ البحرية** سواء موانىء البحر الأحمر (منها إنشاء الرصيف الجنوبي بميناء السويس - إنشاء ميناء الصيد بسفاجا - توريد (٦) قاطرات بحرية)، وكذلك الموانى على البحر المتوسط (وتشمل مشروعات تطوير ورفع كفاءة ميناء الإسكندرية وتطوير ميناء دمياط).

قطاع البترول والغاز الطبيعي:

تدور الرؤية التنمويّة لقطاع الاستخراجات حول ثلاثة أهداف أساسيّة، أولها، تأمين الإمدادات من الزيت الخام والغاز الطبيعي والمُنتجات البترولية من خلال تنويع المناشئ والتحوّط التأميني بإبرام العقود الآجلة، والتوسّع في تطوير معامل تكرير البترول وصناعة البتروكيماويّات، وثانيها، الحفاظ على مُستوى الاحتياطي المُؤكّد من الزيت الخام والغاز الطبيعي، وتكوين احتياطي استراتيجي لتغطية الاحتياجات المُستقبليّة لخطط التنمية، وثالثها، تكثيف الجهود الرامية لتحويل مصر لمركز إقليمي لتداول وتجارة الغاز الطبيعي والمُسال والزيت الخام.

وتُقدّر استثمارات القطاع في خطة عام ٢٠٢٥/٢٤ بنحو **١٣٦,١ مليار جنيه منها استثمارات عامة بنحو ٢٥,٨ مليار جنيه بنسبة ١٩% من جملة استثمارات القطاع**، تُغطي عدداً كبيراً من المشروعات ذات الأثر الإنتاجي

والتنموي، منها مواصلة تنفيذ مشروع توصيل الغاز الطبيعي للمنازل، ضمن المرحلة الثانية من مُبادرة حياة كريمة، واستكمال خِطّة إحلال وتجديد المُستودعات البترولية بجميع أنحاء الجمهوريّة، واستكمال خطوط الأنابيب البترولية (إنشاء منصّة رقميّة للخدمات التعدينيّة والذهب، وتوفير الاحتياجات اللازمة لرفع كفاءة الأنشطة التعدينيّة، بالإضافة الى مشروعات تجديد وحدات التكرير وأجهزة التحكّم، وإحلال وتجديد نُظُم الأمن الصناعي، واستكمال تدعيم التحوّل الرقمي، وإحلال وتجديد وزيادة السِعات التخزينيّة.

وفيما يتعلّق **بأنشطة التنمية العُمرانية**، والخاصة بأعمال التشييد والبناء والأنشطة العقاريّة، وخدمات مرافق المياه والصرف الصحّي، فقد تبنّت الخِطّة توجّهاً طموحاً للتوسّع العُمراني، باستثمارات عامة تقدّر بنحو **١٨٦ مليار جنيه**، بنسبة تُناهِز **١٩%** من جُملة الاستثمارات العامة المُستهدفة بالخِطّة، منها **٥٠ مليار جنيه** للقطاع العقاري، و**٤٥ مليار جنيه** لتوفير خدمات المياه و**٩١ مليار جنيه** لخدمات الصرف الصِحّي.

وفي هذا السياق، تستهدف خِطّة عام ٢٠٢٥/٢٤ إنشاء وتطوير **٤٧١ محطّة مياه شُرب**، و**٢٤٨ محطّة مُعالجة صرف صِحّي**، مع نهو كامل لعدد **١٣محطّة مياه**، و**٥٨ مشروع صرف صحي** خلال عام الخِطّة، بالإضافة إلى إنشاء وتطوير ما يربو على **١٠٠ محطّة رفع**، ومَد شبكات صرف صِحّي بأطوال تزيد عن ثلاثة آلاف كيلومتر.

وفي **مجال التوسّع في إتاحة السكن اللائق**، من المُستهدف توفير **٢٧١,٥ ألف وحدة** إسكان اجتماعي، ونحو **٢٠,٨ ألف وحدة** (سكن ودار مصر)، **و٣٧,٤ ألف وحدة** (سكن لكل المصريين)، **و٧,٥ ألف وحدة** إسكان مُتميّز (جنة) بإجمالي حوالي **٣٣٧ ألف وحدة** سكنيّة.

وفي **مجال تعزيز التنمية المكانية والمحليّة**، تُولي الخِطّة عناية خاصة بزيادة الاعتمادات الماليّة للمُحافظات على نحوٍ مُطرد، وكذا الالتزام بالتوزيع المُتكافئ لهذه الاعتمادات، بما يُراعي الحَد من الفجوات التنمويّة، بالإضافة إلى تمكين الإدارة المحلية وتعزيز التوجّه نحو اللامركزية. وفي هذا السياق، تبلُغ الاستثمارات المُوجّهة لتنمية المُحافظات نحو**٢٨ مليار جنيه** في خِطّة عام ٢٠٢٥/٢٤، مُقابل استثمارات **٢٤,٥ مليار جنيه** في عام ٢٠٢٤/٢٣، بنسبة زيادة تُناهِز **١٨,٦%**، هذا بالإضافة إلى**٣ مليار جنيه** تمويل ذاتي، و**٤ مليار جنيه** استثمارات محليّة في إطار المرحلة الثانية من مُبادرة حياة كريمة، كما عنيّت في توزيع الاستثمارات المحليّة ألا تقل استثمارات مُحافظات جنوب مصر عن **٣٥%** من جُملة الاستثمارات المُوزّعة، لتضييق الفجوات التنمويّة كما سَبَق الإشارة.

وفي هذا السياق أيضاً، يجدُر التنويه أن حِرص الخِطّة على تكثيف الجهود الرامية لتنمية مُحافظتي شمال وجنوب سيناء، من خلال توجيه استثمارات بنحو ٤٠ مليار جنيه، حيث تضمّنت الخِطّة:

- إقامة خمسة تجمّعات تنمويّة في شمال سيناء (مرحلة أولى)، وتوفير مصدر ري لزمام حوالي **١٥ ألف فدّان** في المُجتمعات الجديدة في

سيناء، وإنشاء شبكة الري العامة لزمام حوالي **١١ ألف فدّان** في منطقة بئر العبد، و**١٣ تجمّعًا زراعيًا** بشمال سيناء.

- وفي جنوب سيناء تضمّنت الخِطّة تطوير ورفع كفاءة نفق طابا، ورفع كفاءة طريق نويبع/النقب (وادي وتير)، وإقامة ١٥ تجمّعًا زراعيًا.

وفي **مجال التنمية الريفيّة**، تستهدف خِطّة عام ٢٠٢٥/٢٤ تنفيذ المرحلة الثانية من مُبادرة حياة كريمة، بتوجيه نحو **١٥٠ مليار جنيه** لمُتطلّبات التنمية لهذه المرحلة في عام الخِطّة، ويُخصّص ٧٠% لخدمات مياه الشُرب والصرف الصِحّي، و**١١%** لخدمات التعليم والصِحّة، و**١٠%** لخدمات الغاز والكهرباء والاتصالات، و**٣%** لخدمات الطُرُق، ونحو **٤%** للخدمات الحكوميّة ومراكز الشباب، و**٢%** لتأهيل التُرَع وكباري الري.

وتتضمّن الخِطّة رفع مُعدّل التغطية بخدمات الصرف الصِحّي من **٢٧,٥%** في الوضع الراهن إلى **٩٠%** بإقامة **٦٩٨ مشروعًا**، وإقامة **٩٧ محطة مُعالجة** للوصول بطاقة المحطّات إلى **مليون متر مُكعّب/يوم**، وعمل **١,٨ مليون وصلة** منزليّة، وكذلك تحقيق التغطية الشاملة بخدمات مياه الشُرب بإنشاء وتطوير **١٨ محطة مياه**، ومَد وتدعيم شبكات مياه الشُرب بنحو **٢٣٥٠ كم**، والوصول بالوصلات المنزليّة للمياه إلى **٣١٥ ألف وصلة**.

وتتضمّن مُؤشّرات الأداء المُستهدفة للمرحلة الثانية من مُبادرة حياة كريمة، تطوير نحو **٤١١٥ مدرسة**، نحو **١٢,٦ ألف فصل**، **٥٥ مستشفى**

مركزي، و**٨٥٤ وحدة صحيّة**، **٤٩٣ نقطة إسعاف**، و**٤,٦ مليون وحدة سكنية مستهدف خِدمتها بشبكة الألياف الضوئية**، **٤٣٧ وحدة ومُجمَّع خدمات حكومية**، و**١٥٨٤ مركزًا للشباب**، ورصف طرق داخلية بكافة أطوال القرى، بالإضافة إلى تدعيم الركيزة الاقتصادية لقرى المرحلة الثانية بإقامة ٣٣٦ كوبري ري، وتبطين ترع بنحو **١٦٥٤ كم**.

وفي **مجال التحسين البيئي والتحوّل نحو الاقتصاد الأخضر**، فقد راعت الخطة الآتي:

- تكثيف الاستثمارات المُوجّهة لتنمية الأنشطة والصناعات صديقة البيئة.
- تنويع مصادر الطاقة، ورفع مُساهمة الطاقة المُتجدّدة إلى ما يربو على ٢٠% في عام الخطة.
- تسريع تنفيذ مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

وفي هذا السياق، تستهدف خطة عام ٢٠٢٥/٢٤ التحسين المُطرد في مُؤشّرات الأداء، برفع نسب الاستثمارات العامة الخضراء من **٤٠%** إلى **٥٠%** من جملة الاستثمارات العامة، وكذا رفع نسبة الصادرات الخضراء من **١٣%** إلى **١٦%** من جملة الصادرات الوطنية،

السيدات والسادة الأفاضل،،،

في إطار سعي الدولة لتحقيق التنمية المُتزنة والمُستدامة، تولي وثيقة الخطة اهتمامًا كبيرًا بتوفير مقوّمات التنمية البشرية والاجتماعية، قدر اهتمامها بدعم أركان البُنيان الاقتصادي، فقد راعت الخطة أبعاد تَنامي الأعداد السُكانية، وحتمية مُواصلة الجهود لضبط النمو السكاني والارتقاء بخصائص الأسرة المصرية، من خلال المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية وما يتضمّنه من محاور عمل تستهدف التمكين الاقتصادي للمرأة، وإتاحة وسائل تنظيم الأسرة بالمجان للكافة، وإلى تنمية الوعي الثقافي المُجتمعي بالمثالب الاقتصادية والاجتماعية للقضية السُكانية من خلال التدخّل الثقافي والتعليمي والإعلامي لتسليط الضوء على أبعاد هذه القضية، فضلًا عن التدخّل التشريعي لوضع إطار قانوني وتنظيمي حاكم للسياسات المعنيّة بضبط النمو السكاني.

ويجدُر التنويه في هذا السياق إلى مُبادرة تميّز الأداء في إدارة القضية السكانية على مُستوى مُحافظات الجمهورية بتمويل يتراوح بين **١,٥** و**٢ مليارجنيه** بهدف الارتقاء بخصائص الأسرة وضبط مُعدّلات النمو السكاني بمُعدّلات الأداء في إدارة القضية السكانية بحسب محاور العمل سالفة الذكر.

الحضور الكريم

تَسعى الحكومة من خلال خطط وبرامج التنمية بآجالها المختلفة الى مواصلة العمل لتحقيق الهدفُ الاستراتيجي؛ وهو تحسينُ جودةِ الحياةِ للمواطن المصري مع إيلاء اهتمام خاص بتكثيف الاستثمار في البشر فإلى جانب ما ذكرناه من مشروعات ومبادرات تنموية كبرى في قطاعات التعليم والصحة والإسكان والمرافق، تهتم الدولة بكافة مؤسساتها بالتوسّع في برامج التدريب وبناء القدرات في مختلف مجالات التدريب وريادة الأعمال بهدف تأهيلِ الكوادر خصوصًا من الشبابِ والمرأة لمواكبة المتطلبات المتغيّرة والمتسارعة لسوقِ العمل، ولتمكينهم سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، للمساهمة بفاعلية في تنفيذ برامج التنمية،

وفي هذا الإطار، تواصل الدولة تنفيذ عدد كبير من برامج التدريب سواء على المستوى المحلي أو في الخارج لثِقَل قدرات الكوادر الحكومية والشباب والمرأة من خلال نشاط المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة الذراع التدريبي لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والشراكة المُثمرة مع كلٍ من الأكاديمية الوطنية للتدريب والمجلس القومي للمرأة ومختلف الجهات المصرية وبالتعاون مع أعرق المؤسسات الدولية، حيث أثمرت هذه الشراكة عن تنفيذ العديد من برامج التدريب المتخصّصة، استفاد منها ما يقرُب من ٦٢ ألف من أبناء مصر وبناتها في الداخل والخارج.

كما تعمل الحكومة كذلك على المساهمة بفاعلية في دعم توجّه الدولة للتحوّل الرقمي، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين بمواصلة تنفيذ مشروعات تطوير خدمات المحليات والتي تشمل تطوير دواوين عموم المحافظات وتطوير المراكز التكنولوجية بالأحياء والمدن والقرى، والمجتمعات العمرانية الجديدة، والتوسّع في إنشاء المراكز التكنولوجية المتنقلة (سيارات الخدمة المتنقلة والتي سيصل عددها نحو ٣٢٦ مركز تكنولوجي متنقل في ٣٠يونيو ٢٠٢٤)حيث قَدّمت هذه المراكز ما يناهز ٣ مليون معاملة منذ دخولها الخدمة (حتى مارس ٢٠٢٤)، وكذلك التوسّع في إنشاء مراكز ومجمّعات الخدمات الحكومية النموذجية المتكاملة (مراكز خدمات مصر) لتغطي كافة محافظات الجمهورية، وتقدم الخدمات الجماهيرية للمواطنين بأعلى جودة، حيث تم بالفعل افتتاح وتشغيل مراكز خدمات مصر في أسوان وشرم الشيخ والإسكندرية، ووضع حجر الأساس لمركز خدمات العريش، وجاري تجهيز مراكز خدمات مصر بالقاهرة والجيزة والغربية، كما تم تخصيص مواقع لإنشاء مراكز خدمات مصر بالسويس والإسماعيلية وبورسعيد والقليوبية وبنى سويف وسوهاج.

أيضاً قامت الحكومة بتطوير البنية المعلوماتية للدولة المصرية متضمّنة توفير خرائط الأساس وصور الأقمار الصناعية مما ساهم في ترشيد أوجه الإنفاق الحكومي والجهد المتكرّر في شراء الصور الفضائية لذلك تم الإتاحة المركزية لأعمال التصوير الفضائي متوسط الدقة وعالي الدقة، بالإضافة الى تطوير

البنية المعلوماتية لمكاتب الصحة (مواليد/وفيات) ومكاتب التطعيمات و تقديم الدعم الفني للمبادرات الصحية و تم إطلاق البوّابة الإلكترونية للمؤشرات الديموغرافية في سبتمبر ٢٠٢٣ لدعم مُتخذ القرار المتضمِّنة (المؤشرات الديموغرافية للسكان - مؤشرات المواليد - مؤشرات الوفيات – مؤشرات المبادرات الرئاسية – خريطة المؤشرات الصحية.

وأيضاً، ولأول مرّة، تم إنشاء منظومة التصويت الإلكتروني بالتعاون مع هيئة النيابة الإدارية والتي تم تطبيقها في ١٥ جهة حتى الآن حيث تتم عملية التصويت باستخدام شاشات تعمل باللمس لاختيار المرشحين بدلاً من استخدام بطاقات الاقتراع الورقية ويَعتمد النظام على تكنولوجية تشفير إلكتروني خاصة في عمليات الفرز واحتساب الأصوات بشكلٍ يضمن سلامة الإجراءات ودقة النتائج.

حضرات النوّاب الأفاضل،،،

حِرصنا على اطلاعكم على مُستهدفات الخِطّة وسياساتها التنمويّة، وما تضمّنته من استثمارات، رغم ذلك فما أشرت إليه في البيان لا يعدو أن يكون سوى رؤوس موضوعات، يَندرج تحتها برامج ومشروعات تَرِد مُكوّناتها تفصيلًا في الخِطّة، وقد رُوعي تطبيق مبدأ الحيطة والحذر في تقدير المُستهدفات، وترشيد قرارات اختيار البرامج والمشروعات وفق معايير موضوعيّة مُنضبطة، وبخاصةٍ مع استمرار حالة عدم اليقين بتطوّرات الأوضاع الاقتصاديّة والجيوسياسية الراهنة.

وإننا لعلى ثِقة تامة بقُدرة مصرنا الغالية على تخطّي الصعوبات والتحديّات التي تفرضها الأزمات الراهنة – بأبعادها الدوليّة والإقليميّة والمحليّة – وعلى مُواصلة البناء والعطاء والانطلاق في رِحاب التنمية الشاملة والمُستدامة لتوفير حياة كريمة للمُواطنين في ظل قيادة سياسيّة واعية، ومجالس نيابيّة مسئولة، وشعب أصيل لا يتورّع عن تقديم كل غالٍ ونفيس في سبيل رِفعة الوطن وإعلاء شأنه.

ولا يسعني في خِتام كلمتي سوى أن أتوجّه لكُم بخالص الشُكر والتقدير على مُساهمتكم في إثراء ديموقراطيّة الحوار، ودعمكم للجهود الرامية لتحقيق الصالح العام، مع أطيب التمنيّات لمجلسكم المُوقّر بدوام السداد والنجاح،،،

والله ولي التوفيق،،، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

أ.د/ هالة حلمي السعيد

وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة